

صناع السياسات



دعا خبراء عالميون إلى تطوير معارف وأفكار ومناهج جديدة، تسهم في سد الفجوة بين صناع السياسات ورواد التكنولوجيا، وتشجع على البحث والتطوير واستخدام تكنولوجيا الحوسبة الكمية، لإعادة تصميم وأتمتة العمليات الحكومية، والتركيز على المتعاملين لتقديم خدمات ذات جودة عالية بما يواكب العمل المستقبلي للحكومات. وبحث المجلس، قانون «مور» الذي يضم الأساسيات الجديدة لأنظمة الحوسبة المركزية واللامركزية المتعلقة بالتكنولوجيا المتقدمة والمهارات الجديدة المطلوبة لهذه التكنولوجيا وقدرتها على الإسهام في تطوير الصناعات والمجتمع في ظل اتساع تأثيرها في مختلف الأعمال والقطاعات القائمة على الرقمنة. وأكد المجتمعون أهمية تعزيز عمليات جمع البيانات واستخدام منهجيات علمية جديدة في عمل الحكومات تستند إلى المرونة والتعاون والبيانات والتجارب الخاضعة للمراقبة، بهدف تطوير القرارات المتعلقة بالسياسات بالاستناد إلى استشراف علمي للمستقبل. وشدد المجتمعون على ضرورة إنشاء هياكل أساسية وآمنة للبيانات تتسم بالشمولية، لاستخدامها في تعزيز الصناعات